# عمر بن أبي حفص الزموري لغويا

**أ.عبد الجليل مرتاض**

**جامعة تلمسان**

**التعريف بالشخصية:**

هو العلامة عمر بن أبي حفص المعروف بالشيخ عمر بوحفص الزموري القسنطيني الجزائري الإفريقي، الذي يعود نسبه القريب إلى ذرية سيدي عمر العجيسي، توفّي أبوه وتركه يتيماً في سنته السابعة، فكفله أحدُ إخوانه وابن عمه الذي كان معلماً للقرآن، غير أن غالب الكفالة المادية كانت لأخيه، وغالب تعليم القرآن لابن عمه الذي حفظ على يده القرآن.

لما حفظ القرآن الكريم تعلق قلبه بالبحث عن العلم، وفي هذا يقول عن نفسه: "فكنت أسمع من العامة تعظيم شيخنا الكبير العلامة الشهير الحفاظة الفهامة ذي التدقيقات العجيبة، والنقول الصحيحة السيد أحمد بن السيد الحسين بن قدور المتوفّى في أوائل رجب من العام الخامس والخمسين من القرن الرابع عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، من عائلة مشهورة بوراثة العلم، يحفظ مجموع المتون حفظا صحيحا،

وكتب عليه تقريرات كشرح، وكتب أيضا على التسهيل، وكان دائما يطالع كتاب الإمام سيبويه...، وبالجملة فهو في النحو والتصريف لا يجارى بل في جميع العلوم"[1].ويستمر الزموري في إضفاء إرشادات وأوصاف علمية وتبجيلية على أستاذه أحمد بن الحسين بن قدور، لأنه كان سبباً في سعادته، وجعل يلازمه حتى إنه لكان يحفظ متوناً كثيرة وفي شتى العلوم العقلية والنقلية مما كان الشيخ يحرّر بخط يده، ولما وثق بسعة علمه وضلاعة تحصيله أجازه بخطه، وما إن سمع بوفاة أستاذه، وهو بعنّابة حتى صدحت قريحته بقصيدة رثائية نشرها في جريدة النجاح:

دَع العذُول، وَمر عَينَيك أَن تَسْكبا دَمعًا عَلَى مَنبَع العُلوم وَاعِيهَا

بعد وفاة شيخه أحمد بن الحسين رجع إلى قريته ليستقر فيها، خلفا لأستاذه كإمام الجمعة في جامع جده سيدي أحمد المجذوب، غير أن هذا الاستقرار ببلدته لم يكن يعني الجمود أو الإخلاد إلى الراحة، بل لم يغترّ بمنصبه الموروث عن شيخه إطلاقا، حيث انبرى إلى التحرك لجهات مختلفة من شرق البلاد، لينشر معارفه في شتى العلوم النقلية والشرعية والعقلية.

ومما وقفت عليه لدى من عرفه عن قرب واهتم بنشر بعض أعماله اللغوية وغير اللغوية أن الزموري ينتهي نسبه البعيد إلى الحسين بن فاطمة الزهراء، رضي الله عنهما وما إن بلغ العاشرة حتى كان حفظ القرآن، وهذه خصلة ليست غريبة في الجزائريين، وظاهرة كانت منتشرة في الكتاتيب القرآنية القروية قبل ثورة الفاتح من نوفمبر في القرن الماضي، حدث هذا عندنا في الكتّاب الذي كان يشرف عليه المرحوم –برحمة الله– والدي في

قريتنا، ومن ثمّ حفظ شيخنا الزموري القرآن في سنّه العاشرة، كما ذكر الأستاذ بلقاسم آيت حمو[2]، ليست شيئا عجباً.

مهنته بِأمّ الناس لم تصرفه إذن عن ممارسة التدريس في عدّة مدارس ومساجد وزوايا، منها زاوية الجعافرة (ولاية برج بوعريريج)، مسجد توررين ببني عيذّل، وزاوية الحاج حسن الطرابلسي (ولاية عنابة)، وزاوية شلاطة، وزاوية سيدي موسى نَتْنَبْدَارْ (ولاية بجاية)، ووادي زناتى (ولاية قالمة)، وبعين فكرون (ولاية أم البواقي)"[3]، فضلاً عن زاوية زمورة ببلدته، بل درّس حتى بمسجد سيدي رمضان بحي القصبة، ولذا فليتّق الله مُتّقٍ في وصف الزوايا وأصحابها بصفات لا تليق بمقامها، وبتأطيرها لرجالات خطباء مصاقع في الفصاحة وسرّ البيان، ومغاوير قادوا كتائب وفيالق في حرب التحرير، ومسيّرين محنّكين في عهد البناء والتشييد، فهذه الزوايا الجليلة في شرق البلاد وغربها، شمالها وجنوبها هي التي عملت إلى جانب القرآن الكريم مصداقا لقول تعالى: ﴿إنا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾ على نشر لغة الضاد، والحفاظ على الحرف العربي في القرى والمداشر والأودية والجبال، ومن ثم فإنّ الالتفاتة الكريمة من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى هذه الخلايا الحية التي لطالما صانت أركان المجتمع الجزائري ووحدته وهويته، ماهو إلا إقرار من فخامته بأهمية ماضي وحاضر ومستقبل هذه الخلايا، الحية وبرعايتها بما هي أهل له.

ومهما أطنبت في سيرة الرجل اللغوية والفقهية والصوفية والأدبية، فَإِنَنَا نَقْصُر دونَ ذلك، كيف لا يكون الأمر إلا كذلك، والرجل يوصف بأنه "فقيه متضلع، ولغوي بارع، وخطيب مصقع، وأديب مبدع، وربّاني سما بالصوفية

إلى قمة القمم"[4]؟ بل لن نكون أكثر معرفة ولا قرباً من أحد تلامذته الأستاذ أَمْحمَّد سمين الذي وصفه بقوله: "هو العالم العارف بالله، الحائز على المعقول والمنقول، المتبحر في مختلف العلوم اللغوية والدينية إلى أبعد الحدود،...إذا نظرنا إليه من زاوية العلم الظاهر، فإن قارئ كتب الإمام السنوسي في المنطق وفي التوحيد وقارئ كتب اللغة من نحو وصرف وبلاغة وعروض وكتب الفقه والفلك والميراث وما ينطوي عليه من قواعد فقهية وعمليات حسابية، وما إلى ذلك من العلوم الشرعية واللغوية..."[5].

ويجمع الشارحَ أبا حفصٍ وابنَ مرزوقٍ الحفيدَ العجيسيَّ الذي ذاع صيتُه في جميع بلاد العالم الإسلامي، والذي كان يسمّى شيخَ الإسلامِ نسبٌ واحد، فكلاهما ينتهي نسبه إلى القبيلة الجزائرية العظيمة المساة عجيسة، المقيمة بجبال المسيلة، لتنتقل في أواخر القرن السادس الهجري "صحبة العارف الشهير والولي الكبير الشيخ أبي مدين الأشبيلي" .

**دوافع شرح الزموري للمنظومة المكودية:**

**أ- الزمن:**

يُسْتَشفّ من كلام المؤلّف نفسه أن "فتح اللطيف في التعريف على البسط والتعريف" ألّف أو أنهى من إنجازه عام 1947، بدليل قوله: "نحيط أعزاءنا القراء علما بأن الانتهاء قد تم منذ نحو أربعين سنة، وقد حاولنا طبعه مراراً، ولكن الظروف لم تساعد على ذلك إلى هذا التاريخ"[6]، وحتى هذا التاريخ الذي تحدّث عنه المرحوم جاء سنة بعد وفاته ما دامت الطبعة الأولى ظهرت سنة 1991 إذ توفي عام 1990.

**ب- السبب:**

يذكر الشيخ نفسه أنه تمّ حفظ واستيعاب "البسط والتعريف" لأبي زيد عبد الرحمان بن صالح المكودي(807هـ)، وهو غير شرح هذا الأخير لألفية ابن مالك (600–672هـ) الشهيرة، بل هي منظومة صرفية مستقلة، نظمها المكودي على عادة أهل زمانه.

المهم أن العلامة الزموري يعترف بأنه لم يعد إلى المنظومة المكودية نفسها، بل اعتمد على ما سمعه وحفظه عن شيخه أحمد بن الحسين بن قدور (1355هـ) الذي كان يحفظ، فيما ذكر، جميع المتون حفظا صحيحاً، حتى وإن كان الأغلب عليه الكتاب لسيبويه، والتسهيل لابن مالك، وحاول الرجل الإطلاع فيما بعد على ما كتب شيخه من نقول وشروح لغوية، فلم يتمكن من ذلك لكون المكتوب أخذه بعض أقاربه، بمعنى أن شرح الزموري للمنظومة الصرفية شرح فردي أصيل، نابع من ثقافة بوحفص اللغوية الواسعة، ومع ذلك لم يأنف من الرجوع إلى بعض العلماء الجزائريين للاستئناس بهم، والاطمئنان في عمله "وكان يشاركني في هذا النظر –يقصد علم التصريف– بعض الفضلاء والأدباء"[7].

ونحسب أن العامل الديني كان أحد العوامل القوية في إقدام العلامة أبي حفص على إنجاز هذا العمل المضني الذي لا ينهض بمثله إلاّ ذوو العزائم والهمم، والراسخون في علم العربية، ولاسيما التصريف الذي هو فيها فن معقّد ومتشعّب، بل كان الشيخ أبو حفص يرى أن صون هذا الدين الحنيف الذي ارتضاه الله آخر دين سماوي لعباده لا ينفصل عن صيانة هذه اللغة التي شرّفت دون سائر آلاف اللغات واللهجات، وإلا ألم يقل الرجل: "أما بعد، فإن مما يجب حفظه على الأمة الإسلامية القرآن العظيم، إذ هو

البحر المحيط بجميع الواجبات الموصلة إلى دار النعيم، فيُلْزِمُ أهلَ الإسلام فقْهَهُ وفهْمه الذي أراده المنزّل الحكيم، وذلك لا يتم لهم إلا بحفظ وسائله التي هي أبواب لفتح خزائنه،...ومن ذلك حفظ علم العربية الذي هو لسان الرسول (ص) المخصوص بالكمال"[8].

وقرأت فيما كتب الأستاذ بلقاسم آيت حمو أن أحد تلامذه لما اطلع على هذا المؤلّف كتب يقول: "وليس من معنى لإقباله على التصنيف في علمي النحو والصرف بهذا القلم المتخصص، وهو يجيد العلوم الأخرى، بالإضافة إلى براعته فيها، سوى ولعه –رحمه الله– واعتنائه بهما بشكل ملحوظ، يعرف عنه كل من ضمّته مجالسه"[9].

**متن الكتاب:**

لعل متن الكتاب يظهر جلياً للمتخصصين من عنوانه المسجوع، تماشياً مع زيّ عصر الضعف الذي يعد مؤلفنا خارج زمنه، ولكن جمود الحركة اللغوية بل الثقافة عموماً خلال حقبة الاحتلال الأجنبي والتصدّي منه لكل ما من شأنه أن يحافظ على بصمات هذه الأمة لا يجعلان الشيخ خارج فترة الضعف العلمي، خاصة ما كان يتصل بالعربية وعلومها وآدابها.

فالعلاّمة المكُودي الذي يعدّ آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس، والقائل[10]:

وَقَفْت بِبَابِ الله وَقْفَة ضَارِع وَقُلْت: إِلَهِي، إِنَنِي لَكَ قَاصِد
وَلَسْت تَرَانِي وَاقِفًا عِنْد بَاب مَن يَقُول فَتَاه: سَيِدِي اليَوْم رَاقِد

علاوة على ما عنده من شرح لألفية ابن مالك، وشرح آخر لمنظومته في المقصور والممدود، وشرح على الأجرومية التي ذاع صيتها، وانتفع

الناس بها شرقاً وغرباً وحتى لدى الأجانب، لصاحبها ابن آجروم الذي وُلد في السنة التي توفي فيها ابن مالك (600–672هـ) فقيل "توفي نحوي، ووُلد نحوي"، فله هذه المنظومة التي تربو على أربعمائة بيت تحت عنوان "البسط والتعريف"، وهي منظومة تشمل أبواباً صرفية عامة[11]:

- أبنية الأسماء والأفعال
- أحرف الزيادة
- الإلحاق
- همزة الوصل
- الإبدال والإعلال والقلب
- فاء افتعل
- تصريف الأفعال
- صيغة نائب الفاعل
- صيغة فعل الأمر
- صيغة اسم المفعول
- الأوزان السماعية
- صيغة اسم المفعول
- صيغة المبالغة
- صيغة اسم التفضيل.

وحسب الشيخ بوحفص، أن هذه المدونة الصرفية للمكودي لم يفتحها أحد بما يليق بمقامها العلمي منذ نظمها، فجلس هو إليها بعد تردّد، وسمّى شرحه "فتح اللطيف في التصريف"، وهذا عين ما أشار إليه صديقه الروحي العالم الأجل الأستاذ مهري المولود، وهو يصدّر له بمقدمة تحليلية رائعة، ذكر فيها محاسن هذا العمل، وأهمية المنظومة الصرفية، ويذهب المشيد نفسه إلى أنه لم يبلغ عِلْمَه أنَّ هذا المتن النفيس شرح بهذا الشرح الأكاديمي الواسع، إذ يقول: "ولم يكن لهذا المتن النفيس شرح فيما نعلم سوى شرح وجيز مخطوط للعلامة الجليل الشيخ عبد الكريم بن الفقون القسنطيني، فرغ من تأليفه أوائل صفر من عام ثمانية وأربعين وألف، فبقي هذا المتن النفيس غير معروف لكثير من أهل العلم، وإنما يسمع عنه في الكتب فقط، حتى قيّض الله له الأستاذ الأخ الشيخ عمر أبا حفص فشرحه بهذا الشرح الجليل"، ومن الأبيات التي يصدّر بها المكودي منظومته نقف على تعريف دقيق لها:

وبعد، فالقصد بذا التصنيف نظمُ قواعدَ من التَصْريف
لأنّه علم عظيم القدْر لم يَزَلِ الدّهْر جَليلَ الخطْرِ
جمعْتُه في رَجَزٍ مشطور لكونه من أعذب البحور
ضبطْتُ فيه كل ما جلّ وما حقّقت من مصنّفات العلما
حرّرت من أصوله وغُرَره ما يحمد الوارد عند صَدره
سلكت فيه مسلكا مهذّبا بسطًا وتعريفاً فجاء مُعجبا
سمّيته بالبسط والتعريف في نظم ما جلّ من التصريف
فجاء تأليفا صغير الحجم لكنّه سهلٌ كثير العلم

يُبَصِّرُ البَادِيَ في العلم كما يُذَكَّر الشادِيَ ما تعلّما
فَهْوَ جدير أنْ تُلبّى دعوتُهْ وتُتَلقّى بالقبول حُجّتُهْ
هذا مع الجُهْدِ وشغل البال والاضطرار واضطراب الحال
وقلّة المُسعد والمعين وَحَسَدِ التلميذ والقرين
فجاهلٌ في نقده تعسّفٌ وعالمٌ في بحثه لا ينْصِف
ولو نَهَوْا عن الهوى النفوسا وجانبوا التمويه والتلبيسا
لَسَلَّمُوا أَنِّي فيهم مَّاهرُ وَنُورَ فهمِي في العلوم باهرُ
لَكِنْ كِبَارُ أهلِ هذا العلم يدرون تحقيقي له وفهمي

فأنت ترى من هذه الأبيات الرجزية أن التصريف قواعد مستقلة عن قواعد العلوم الأخرى، بل هو فن عظيم وجليل، وتحس بالمكودي وهو يخاطبك عن قرب بأنه أقدم على جمع وضبط الأنظمة الصرفية كلها، جاعلاً من تقدمه من العلماء اللغويين مرجعه، لكنه سلك فيها مسلكاً مهذّباً في بسطها وتعريفها، ونظمه وإن كان حجماً صغيراً فهو يحوي المنظومة الصرفية كلها، يهتدي به المُبَرَّز في هذا الفن مثلما يرشد المتعلم الناسي،...إلخ.

أما فائدته التي تعني جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضرورة من المعاني أو تغيُّرَ الكلمة "عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيّر دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم: قَوَلَ إلى قال"[12]، فيقول فيه المكودي:

حقيقة التصريف أن تغيّرا بناء كلمة لمعنى ظهرا
كمِثْل تصييرِك فضلاً أفضلا وَجَعْلِ عَدْلٍ عادلاً وعدَلاَ
وقائد التصريف للنحويّ معرفة الزائد والأصليِّ
وعلم ما سُمّي بالإبدال كالقلب والتصحيح والإعلال
وكلّها يعمّها التصريف هذا اصطلاح عندهم معروفُ

ويرى بعض النبهاء من ذوي الضلاعة البعيدة في علوم العربية أن التصريف الذي هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست إعراباً ولا بناء، وموضوعه الأسماء (أي الأسماء المعرّبة كَعُمَرَ وإِبْرَاهِيمَ) المتمكنة والأفعال المتصرفة، قسمان: قسم تصريف الأسماء وقد تكفّل به علم النحو، وتصريف الأفعال وينحصر في ست ظواهر لسانية: الزيادة، الإبدال، الحذف، القلب، النقل، الإدغام، وسننمذج بهذا الأخير في سطور تطبيقية دلالة للملتقي على مدى تبحّر وعمق هذه الشخصية الجزائرية المنسية في غياهب الزمن، وبساطة المكان، في علوم اللسان العربي.

**منهجية المؤلف في دراسته:**

ذكر الأستاذ مهري المولود أن أبا حفص سار في شرح هذا العمل "على منهاج قويم استنبطه من عنوان المتن، فقسم الشرح إلى قسمين: القسم الاول توسع فيه توسعاً كبيراً لخّص فيه مسائل هذا الفن، وهذّبها بأسلوب عجيب، وأورد فيه مفردات كثيرة من أصول اللغة وفسّرها، فاتضحت بذلك الأمثال، وتوّجها بنقول صحيحة غالبها من كتاب سيبويه قدوة الأئمة الأعلام، وسمّى هذا القسم بسطاً، والقسم الثاني اقتصر فيه على حلّ ألفاظ

المتن وشرحه بإيجاز مع السبك العجيب، وسمى هذا القسم بالتعريف، فتمّ الانسجام والموافقة بين العنوان والمتن والشرح"[13].

أما الدارس نفسه فيقول بعد الإشادة بالمكودي ومنظومته مشيراً إلى خطة عمله "وقدّمنا الفنّ في العنوان إشارة إلى أنه هو المقصود في الإظهار، ولهذا جعلنا شرحه أولاً ما يتجلّى به المراد من غير نظر لما يليق بالمتن حسب الأنظار، وسمينا هذا المقام بسطاً، فناسب ما يرام من تلك الأقوال، وأوردنا فيه مفردات كثيرة من أصول مواد اللغة وفسّرناها فاتضحت بذلك الأمثال، وصحّحناه بنقول صحيحة عن الأعلام غالبها من كتاب سيبويه الإمام، واستوفينا ما ذكره الإمام من أبنية الأصول والمزيد،...ثم حلّلنا المتن بتحليل اتصل بأجزائه،...وسميناه بالتعريف،...وإنا اقتصرنا في الباب الأول لوضوحه على التعريف، وكذا في الآخر لأنه مقرّر لدى أهل التأليف"[14].

منهجية المؤلف تبدو لك في أول وهلة صعبة أو غامضة، ولكنك لا تكاد تتصفحه بإمعان وتدبّر، وتستوعب خطابه في مقدمة الكتاب حتى تبدو لك أوضح من شمس منيرة في رابعة النهار، ولا تكاد تقرأ تحليلاً من تحاليله في البسط أو التعريف حتى يجذبك إليه جذباً، ويحبّب إليك فن التصريف تحبيباً، على الرغم من جدب موضوعه وعزوف الناس عن فنه، وما كان ليُيسّر لك ذلك لولا الخِطة الإبداعية المحكمة التي انتهجها أبو حفص، بل ما كان ليقيّض له هو شخصياً تلك المرونة التي روّض بها هذا العلم ترويضاً، وقرّبه إلى من يرغب فيه من باحثين مختصين وحتى قرّاء

فضوليين لولا امتلاكه لناصية العربية بجميع علومها وعناصرها وثقافتها التي لا ساحل لها على مدى ألوف من السنين.

وحتى لا يبقى كلامنا مجرداً، فإننا نرتئي أن نقرّب إلى ذهن المتلقي بمقاربة لعلها توضح خطته، وهو يتعامل مع هذه المنظومة المكودية، ولتكن الأبيات الدالة على "أدلة زيادة الحرف:

فَصِّل وَخُذْ أدلّة الزيادة فستّة تُلفى بلا زيادهْ
أوّلها دليل الاشتقاق وَهْوَ أقواها لدى الحُذّاق
كَحُسْنٍ إذ دلّ الإحسان بأنه زيد به حرفان
والثاني منها أيضا التصرُّفُ كَمِثْلِ ما في تَتْفُلٍ تَصَرَّفُوا
إذ جاء فيه تَتْفُلٌ بالضمّ وفُعْلُلٌ يوجَدُ في ذا العِلم
لكن أبان فتحه في تتفُلٍ زيادة التاءِ لِعُدْمِ فَعْلُلِ
الثالث الكثرة مثل أيدعٍ إذ جائزٌ لمدّعٍ أَنْ يدّعِي
بأنّه كَصَيْرَفٍ وجَيْأَلٍ لا أنّه كَأَغْيَدٍ وأَحْوَلِ
لَكِنْ يُجَابُ أنّ باب أَفْعَلٍ أكثرُ في كلامهم من فَيْعَلِ
والرَابعُ العَدَمُ للنظير وَهْوَ جليٌّ غايةَ الظهورِ
وذاك مثلُ قولهمْ في إمّعَهة وهو الذي يقول من أمشي معهْ
بأنّ وَزْنَه لديهمْ فَعَّلَهْ إذ ليس في الصفات وَزْنُ إِفْعَلَهْ
الخامس الأحكامُ نحوُ اسْحَنْكَكَا وَمَهْدَدٍ كَوْنُهما قَدْ فُكّكا
إذ دلّ أن أحد المضعّفيْنْ قد زِيدَ في أشباهِ تَيْنِ اللَّفْظَتَيْن
وسادسٌ لَزُومُ حَرْفٍ لِلْبِنَا فزائد القِنْدَأْوِ قَطْعاً عُلِمَا

وبعد أن يثبت هذه الأبيات التعليمية في أدلّة زيادة الحرف، يجنح إلى التوضيح والتحيلل مبتدئا بالبسط، تماشياً مع الشق الأول لعنوان المنظومة المكودية، حيث يقول: "اعلم أن أدلة زيادة الحرف قسمان: عامة أصلية، وهذه ذكرها المصنف (ص) (تشير هذه الصاد إلى "المصنف")،...وخاصة فرعية تتبني على الأصلية، فإن وجدت اكتفينا بها، إلا أن يدلّ دليل على الأصالة، وإن فقدت رجعنا إلى الأصلية، ولم يذكر المصنّف في هذا الباب الفرعية، وذكر من الأصلية ستة، والأشموني (شم) عدها عشرة، ولكن قد تؤخذ الأربعة التي زادها مما ذكره المصنف، وعلى هذا نقتصر على ما للمتن، ونضيف لكل قسم ما يناسبه، واعلم أن الزائد هو الساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً، فواو كوكب ساقط تقديراً، وواوُ وعد عند سقوطه في المضارع مقدّر الوجود، لأنه سقط لعلة، وهو في أصل الوضع موجود، وهاهي الأدلة"، ثم يباشر بعد هذا البسط التمهيدي العام، سواء تعلق الأمر بالمنظومة نفسها أو بآراء لعلماء آخرين، يذكر. أضرب الزيادة واحداً واحداً:

1- الاشتقاق، ويقصد به مطلق أخذ كلمة من أخرى، ولو من اسم عين، والاستدلال بالاشتقاق مرهون بالنظر إلى الأصل أي المصدر، فإن سقط منه حرف لغير علة حكم بزيادته، كسقوط ألف ضارب منه وهو الضرب، وأما سقوطه في فرع فمثْلُه سقوط ألف كتاب في جمعه على كتب.

2- لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة، مثال هذا ضم التاء وفتحها من "تتْفل" (ولد الثعلب)، على الضم تصحّ الأصالة، ولغة الفتح تنفي الأصالة، لأن "فَعْلُلٌ" بالفتح مفقود، وعبّر المكودي على لزوم عدم النظير بالتصرف.

3- الكثرة، ويراد بهذا ما يصحّ في الكلمة التي لا يعرف اشتقاقها مثل أَيْدَع (صَمْغ أحمر تُدَوي به الجراحات، شجر تصبغ به الثياب...)، فالهمزة هنا أصلية، والياء زائدة.

4- لزوم عدم النظير في نفس الكلمة، ومثّل له المكودي بما يقتضي أن يكون دليل الأصالة لا الزيادة، مثل إمَّعَة (كلمة منحوتة من أمشي معه)، ومثله إِمَّرَة (من يأتمر بأمر غيره).

5- وجود أحكام في الكلمة تترتب على الزيادة كَمَهْدد (اسم امرأة) لوقوعه غير مدغم، إذا لو كانت الدال الثانية أصلية لوجب الإدغام.

6- البناء الذي لا يقع إلا بحرف زائد، ومثله، قِنْدَأْوٌ (الرجل الخفيف، كِنْتَأْوٌ (الوافر اللحية)، الحِنْطَأْو (العظيم البطن)، كِنْدَأْوٌ (الجمل الغليظ الشديد)، ووزن كل هذه الكلمات فِنْعَلْوٌ.

ويذكر أبو حفص أن النوع السادس عدّه الأشموني قسمًا مستقلاً، واستشكل ذلك على الصبّان مثبتا أنها قسم واحد، واعترض عليه العلامة: "أقول: إنه إشكال، وأن الحق مع الشارح في عدّهما نوعين" مورداً أمثلة لغوية شتى تؤيّد انتصاره للمكودي.

ولعلّ ما لفت انتباهي في نهاية هذا الشرح أو البسط ما ذكره أبو حفص بأن الأشموني من دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة، وألف اسم الفاعل، وهذا لعمري ما تقول به اليوم اللّسانيات الوظيفية حول ما يعرف بالوحدات الدالة.

ولا ينهي البسط حتى ينتقل إلى "التعريف"، موزعا عمله تارة على بيت واحد، ومرة على بيتين، وطوراً على ثلاثة أبيات حسب مقتضى الحال والمقام، فنراه يثبت البيت الأول مشكولاً شكلاً كليا، ثم سائر الأبيات خلافاً لما مر في البسط، وَلْنَتْجَزِئْ بالبيت الأول من الأبيات السابقة، لنقف على طريقة العلامة في تعامله مع "التعريف":

فَصْلٌ وخُذْ أدلَّةَ الزِّيَادَهْ فَسِتَّةٌ تُلْفَى بِلاَ زِيَادَهْ

"فصل، أي هذا فَصْلٌ. والفصل في الاصطلاح اسم الطائفة من الكلام، مخصوصة مندرجة مع ما قبلها في الحكم وفي اللغة القطع... (وخذ) أيها القارئ "أدلة الزياده" أي زيادة الحروف، (فستة) يصحّ أن يكون خبراً لمبتدإ محذوف، والتقدير فهي ستة، ويصحّ أن يكون مفعولاً ثانياً لِيُلْفى مقدمًا، والمفعول الأول ضمير، والتقدير فهي تُلْفى أي توجد ستة، وهذا أقرب، والفاء فصيحة، وقوله: "بلا زيادة" تأكيد للعدّ وتتميم للبيت، هذا بحسب الظاهر، ويُحْتَمَلُ أنه أراد به أنّ الزائد على هذا العدّ غير معتبر لأنه راجع إليها، فكأنه يقول: لا تعتمد على زيادة من زاد، وحافظ على هذه الأصول، فإنها جامعة غير أنّا قد منا قبل الحلّ أن دلالة الحرف على معنى لم يدخل تحت كلام المصنّف، لكن قد يمكن الاستغناء عنه بالاشتقاق، وعدُّه أوْلى لأن دلالته على الزيادة لا تتوقف على الاشتقاق، وإن كان ففي الكلمة اشتقاق، إذا العلامة ما أنبأتْ على المعلَّم، ولا يشترط أن لا يكون له علامة أخرى، والدليل في اللغة هو العلامة على الشيء والمرْشدُ إليه، وهذا هو المقصود للمصنّف، وأما عند المناطقة فهو ترتيب أمور معلومة للتأدّي

بها إلى مجهول، كقولنا: العالم حادث،وكل حادث لا بدّ له من مُحدِث، فالدليل عندهم مركّب من الصغرى والكبرى، وأما عند الأصوليين فالشيء الذي يُتوصّل بالنظر في حاله ووصفه إلى المطلوب، فهو مفرد، فالدليل عندهم في المثال المتقدم هو العالَمُ فقط، يُتوصّل بالنظر في وصفه إلى المطلوب، والدليل عند المتكلمين أعمّ من أن يكون النظر في حاله وهو المفرد أو نفسه، وهو المقدّمتان".

فأنت ترى من خلال وقوفك على شرح وتحليل هذا البيت التعليمي أن الشارح لا تحسبه نحوياً أو صرفياً أو لغوياً وحسب، بل أدخل عوامل خارجية أخرى لم يقلها الناظم إطلاقا، ولتفهم هذا الشرح فينبغي أن تكون متمكناً من اللسانيات العربية، ومن السيميولوجيا، ومن المنطق، ومن علم الأصوليين وفلاسفة المتكلمين، وهذا مالا يتيسّر إلا للشيخ أبي حفص عمر الزّموري.

شخصية أبي حفص اللغوية:

لن تحتاج إلى تقليب صفحات كثيرة حتى تقف على أوصاف الرجل العلمية، وثقافته اللغوية الواسعة، فمنذ أول شرح ودراسة لأبيات المنظومة التي مطلعها:

وَبَعْدُ فالقصدُ بذا التصنيف نَظْمُ قواعدَ من التصريف

تشعر بنفسك داخل حقول لسانية عامة لإدخال حقل واحد اسمه التصريف، فهذا إعراب عجيب للمنظومة وحدةً وحْدة، وهذا اسلوب أدبي على الرغم من كون النظم شعراً تعليمياً جافّاً، وهذه محسنات بديعية، وصور

بيانية، وهذه تعليلات نحوية لا تغرب عن المتعلم، ولا يعدم المختص جدواها، وهذا عروض حيث يذكر البحر ومرتبته وأجزاءه وتفعيلته ودائرته الرقمية، بله الاشتقاق،والقياس، والمطرد والشاذ، والغريب،...والشواهد القرآنية واللهجات العربية ومذاهب العلماء أمثال الخليل، وسيبويه، وغيرهما من العلماء المتقدمين والمتأخرين.

والقارئ لا يقرأ كثيراً ليقف على شخصية أبي حفص اللغوية القوية، فهو لا يعترض تلذّذاً ولا استعراضاً لمعلوماته اللسانية الخاصة والعامة، بل يقيم الدليل تلو الآخر ليقنعك بأن ما ذهب إليه من تأييد أو اعتراض أو انفراد برأي مرجّح هو المقبول صواباً، فممّا جاء في المنظومة مثلاً حول ما يسمى بالقلب المكاني:

وإنْ تَسَاوى لفظتا المِثْلين في معناهما وسائر التصرُّفِ
فكلّها أصلٌ كَعَاثَ وعَثا والجذبِ والجبذ ولاث ولثَى

فإنّ أبا حفص يحلّل هذه المسائل اللغوية، بأن عاث وعثى وجبذ وجذب ولاث ولثى متساوية في التصرف، راداً على صاحب المصباح الذي ذكر أن جبذ مقلوب عن جذب، مؤيداً قوله برأي القاموس منبّهاً إلى أنها لغة صحيحة، مستبعدا راي الجوهري القائل: "جبذت الشيء مثل جذبته مقلوب منه"[15]، مردفاً قوله: "ومثل لاث يقال: لاث النبات أي التفّ بعضه ببعض، ولثى بمعنى لاث على حسب المصنّف، ولم يذكرها القاموس ولا المصباح، فَلْيَنْظُرْ فكلّ ما ذُكِرَ من هذه الألفاظ أَصْلٌ بنفسه، اتفق بعضه مع بعض في المعنى والتصرف، فهو من باب الترادف"[16].

وما تقدم لا يعني أن الكتاب سيكون في متناول العامة ممن ليست لهم ضلاعة وعمق بعيدان في علوم اللسان العربي، غير أن هذا لا يمنع أن يُيَسَّر الكتاب تيسيراً تربوياً في مجال "العَصْرَفة" (علم الصرف)، عسى أن يصبح في متناول الباحث غير المختصّ، والطالب الجامعي، كأن يستغني فيه عن بعض التفاسير اللغوية والشروح المعمّقة، ولم لا أن يُفْصَلَ المتن الشعري للمنظومة المكودية اجتزاءً بعمل أبي حفص الزموري شريطة مراجعته وتبسيطه واختصاره؟ ولم لا يصير هذا العمل ذات يوم "قطر النّدى وبلّ الصّدى" ثانيا في "العصرفة" العربية؟

أيّاً كان الأمر، فإن هذا العمل الأكاديمي لعلم لساني عربي يعدّ من أعقد العناصر اللسانية، بالنسبة للغة العربية من أنفس التراث الثقافي اللساني في فترة لغوية حالكة شهدتها بلادنا في ظل رطانة أعجمية دخيلة، فضلاً عن كونه مَعْلَمًا من معالم الفكر اللغوي الجزائري، الذي يشكّل لبنة قوية من لبنات الحركة اللغوية الأصيلة في الجزائر.

## الإحالات:

[1] راجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف ص: 19 عمر بن أبي حفص الزموري ط: 19991/1 ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر).

[2] أبواب الجنان وفيض الرحمن ص: 18، لعمر بوحفص الزموري، دار الهدى (عين مليلة) تحقيق: الأستاذ بلقاسم آيت حمو.

[3] السابق ص: 19.

[4] – السابق ص: 21.

[5] – السابق ص: 23–25.

[6] – فتح اللطيف في التصريف ص: 3.

[7] – السابق ص: 20.

[8] – نفسه ص: 24.

[9] – أبواب الجنان وفيض الرحمان ص: 29–30.

[10] – شرح المكودي على الألفية ص: 2، مطبعة دار رحّاب للطباعة والنشر والتوزيع.

[11] – التصريف: موضوعاته ومؤلفاته ص: 88، د.مختار بوعناني ط: 1996/1 (جامعة وهران).

[12] – المقرّب: ج2/ص: 78 لابن عصفور ط: 1972/1، مطبعة العاني–بغداد.

[13] – فتح اللطيف في التصريف ص: 5–6.

[14] – السابق ص: 25.

[15] – الصحاح: 561/2، الجوهري ط: 1984/3، دار العلم للملايين بيروت.

[16] – فتح اللطيف في التصريف ص: .396.